

فصلنامه علمی پژوهشی جستارهای فقهی اصول

بحوث فقهية و أصولية فصلية محكمة
السنة الثامنة، الرقم المسلسل التاسع والعشرون؛ شتاء ١٤٠١ شمسی
ISSN: 2476-7565 ; EISSN: 2538-3361

مكتب التبليغ الإسلامي حوزة قم العلمية فرع خراسان رضوي
(مركز الآخوند الخراساني للتخصصي)

المدير المسؤول: مجتبی إلهي الخراساني
رئيس التحرير: حسين ناصري مقدم
سكرتير التحرير والتنفيدي: السيد مصطفی إختراعي الطوسي

أعضاء هيئة التحرير (بالترتيب الهجاء):

مجتبی إلهي الخراساني (أستاذ البحث الخارج في حوزة خراسان العلمية وأستاذ المساعد بمركز الآخوند الخراساني التخصصي)
جواد أحمد البهادلي (أستاذ في الحوزة العلمية في النجف الاشرف وأستاذاً للشرعة الإسلامية، الدراسات الفقهية والأصولية، في جامعة الكوفة)
السيد فاضل الحسيني الميلاني (مدرس العلوم الإسلامية في جامعة العلوم الإسلامية بانجلترا)
أبو القاسم علي دوست (أستاذ البحث الخارج وأستاذ بمعهد الثقافة والفكر الإسلامي)
أحمد مبلغی (أستاذ البحث الخارج وأستاذ المشارك بجامعة المذاهب الإسلامية)
السيد مصطفی محقق داماد (أستاذ البحث الخارج في حوزة قم العلمية وأستاذ في جامعة الشهيد بهشتي في طهران)
مهدي مهر يزي (أستاذ المشارك بجامعة آزاد الإسلامية)
حسين ناصري مقدم (أستاذ في جامعة فردوسي بمشهد المقدسة)

إستناداً إلى ترخيص رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٨ / ٠١ / ١٣٩٨ شمسی من قبل مجلس إعطاء الرخص والمنح العلمية للمنشورات والدوريات الحوزوية، تم تمديد صلاحية فصلية بحوث فقهية وأصولية التي نالت مؤخراً على مرتبة العلمية المحكمة

مشهد المقدسة، تقاطع خسروي، زاوية شارع آيت الله واعظ طبسي، مكتب الإعلام الإسلامي فرع خراسان رضوي
الطابق الأول، مركز الآخوند خراساني للدراسات العليا، قسم شؤون المجالات

مقاربة نظرية "الحظ الأخلاقي" مع "تأثير العوامل اللاإرادية على استحقاق العقوبة" عند الأصوليين^١

محمد رضا حميدي^٢

ملخص

يشير مصطلح الحظ الأخلاقي إلى تأثير العوامل القائمة على الحظ على الأحكام الأخلاقية حول أفعال الإنسان، ونذكر هنا الخصائص الوراثية والذاتية، والظروف الزمانية والمكانية، وكذلك الأحداث غير المتوقعة أو غير القابلة للمراقبة كأمثلة على أبرز العوامل التي تعتمد على الحظ.

اقترح علماء الأخلاق إجابات مختلفة لحل هذا التحدي المتمثل في كيفية إصدار حكم أخلاقي عادل على الرغم من وجود عوامل قائمة على الحظ. وفي تحدٍ مماثل؛ حاول علماء أصول الفقه التحقيق في مسألة استحقاق العذاب الأخروي من حيث تأثير العوامل اللاإرادية على أفعال الإنسان.

في هذه الدراسة يتم التعريف باتجاهات الأصوليين حول المسألة المذكورة ونقدها، ويستنتج الباحث في النهاية أن الأصوليين ذهبوا في كثير من الأحيان للقول بأنه لا يمكن اعتبار العقوبة في الأمور القائمة على الحظ، والخارجة عن الإرادة والاختيار، والخارجة عن السيطرة؛ لكن هناك اختلافات حول فهمهم لهذه المفاهيم. ونلاحظ أن النظريات والحلول التي يقدمها الأصوليون في هذه المسألة لها أوجه تشابه وقواسم مشتركة مع معتقدات علماء الأخلاق في مسألة الحظ الأخلاقي.

الكلمات المفتاحية: الحظ الأخلاقي؛ الانقياد؛ التجري؛ الأمر اللاإرادي.

بحوثُ فقهيةٌ وأصوليةٌ
السنة الثامنة
الرقم المسلسل التاسع والعشرون
شتاء ١٤٠١ شمسي
٢٣٠

١. تاريخ الوصول: ١٥/٠٥/١٤٤٣هـ.ق؛ تاريخ القبول: ٢٢/١١/١٤٤٣هـ.ق.

٢. أستاذ مشارك في قسم الفقه ومباني الحقوق الإسلامية بكلية الإلهيات والمعارف الإسلامية، جامعة شهيد جمران أهواز، أهواز - إيران؛ البريد الإلكتروني: m.hamidi@scu.ac.ir

تقييم المداليل الإلتزامية غير البيّنة مع التأكيد على العكس المستوي وعكس النقيض^١

عباسعلي سلطاني^٢
مرتضى نوروزي^٣
حسين ناصري مقدم^٤

ملخص

كان تطبيق المدلول الإلتزامي للكلام الخبري والإنشائي موضع اهتمام علماء الأصول والفقهاء منذ زمن بعيد.

لقد تم طرح المدلول الإلتزامي للبين بالمعنى الأخص في مبحث المفاهيم في علم الأصول، كما أن البين بالمعنى الأعمّ تم مناقشته وطرحه في غير المستقلات العقلية في هذا العلم، وحظي اعتبار وحجية هذا النوع من المداليل الإلتزامية بمناقشات ودراسات جديدة.

أما النوع الآخر وهي المداليل الإلتزامية غير البيّنة، على الرغم من استخدامها في بعض أنواعه كالعكس المستوي وعكس النقيض، فقد تم إيلاء اهتمام أقل لاعتبارها وحجيتها.

١ . تاريخ الوصول: ١٤٤٣/٠١/٢٠هـ.ق: تاريخ القبول: ١٤٤٣/٠٥/٠٤هـ.ق.

٢ . أستاذ مساعد في الفقه ومباني الحقوق الإسلامية بجامعة الفردوسي - مشهد - إيران - (المؤلف المشارك)، البريد الإلكتروني: soltani@um.ac.ir

٣ . دكتوراه في الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة الفردوسي - مشهد، البريد الإلكتروني: mortezanoruzi70@mail.um.ac.ir

٤ . أستاذ الفقه ومباني الحقوق الإسلامية بجامعة الفردوسي - مشهد - إيران - البريد الإلكتروني: naseri1962@um.ac.ir

تهدف هذه المقالة الإجابة عن السؤال التالي: هل يمكن إثبات حجية اللوازم غير البيّنة للكلام من خلال التأكيد على بعض أقسامه أي: العكس أم لا؟
ومن خلال المنهج التحليلي - الوصفي وتقديم أمثلة من الاستناد بالعكس المستوي و عكس النقيض، تهدف إلى حل تحديات حجيتها واعتبارها، ومن خلال دراسة طرق إثبات الحجية في النهاية، قد أثبت اعتبار هذه اللوازم في بعض الصور وذلك بتبيين ثبوت الملازمة القطعية.
الكلمات المفتاحية: المدلول الإلزامي، العكس المستوي ، عكس النقيض ، الحجية.

بحوثُ فقهيةٌ واصليةٌ
السنة الثامنة
الرقم المسلسل التاسع والعشرون
شباط ١٤٠١ شمسي
٢٣٢

جلسة التحليل النفسي والحكم الشرعي للخلوة بالأجنبية^١

أحمد مرواريد^٢

ملخص

من أهم القواعد في جلسات التحليل النفسي هو أن يخبر العميلُ المعالج بما يدور في ذهنه في بيئة آمنة، وبدون وجود أي شخص غير المعالج.

فبالنظر إلى أن العديد من المراجعين يحتاجون إلى الرجوع إلى محلل نفسي من الجنس الآخر، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو، ما هو الحكم الشرعي للخلوة بين المحلل النفسي وطالب العلاج من الجنس الآخر؟

ملخص

٢٣٣

للإجابة على هذا السؤال فقد تناول المؤلف في هذا المقال، حكم الخلوة بالأجنبي.

ونتيجة هذه الدراسة الفقهية أنه بناءً على كثرة الروايات؛ فإنَّ النهي من الشارع في هذه الحالة ثابت إجمالاً، ولكن لا يمكن استنباط الحرمة المولوية للخلوة بالأجنبية، لأنَّ النهي في هذه الأحاديث إرشادي.

على هذا الأساس، فإنَّ الخلوة بين المحلل النفسي والمراجع من الجنس الآخر ليس محرماً أيضاً من حيث التكليف.

كما تم دراسة حرمة الخلوة من جهة كونها مقدمة للحرام، وخلص إلى أن حرمة

١ . تاريخ الوصول: ١٤٤٢/٠٤/٠٩. ق: تاريخ القبول: ١٤٤٢/٠٩/٠٨. ق.

٢ . أستاذ الحوزة العلمية في مشهد المقدسة وأستاذ مساعد بجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية - مشهد - إيران، البريد الإلكتروني: dr.morvarid@razavi.ac.ir

هذا العمل لا يمكن إثباتها من هذا الطريق أيضا، لأن هذا الفعل لا يتم بقصد ارتكاب عمل محرّم، وإذا اتبعت القواعد اللازمة في التحليل النفسي، فهذا العمل لا يؤدي إلى فعل محرّم شرعاً.

في هذا الفرض، وبناءً على جميع المباني المختلفة، لا يمكن استنتاج الحرمة الشرعية على فعل المقدمات.

وإذا قبلنا نظرية بعض الفقهاء في حرمة الخلوة مع غير المحارم في حالة احتمال الوقوع في المفسدة، فإنه رغم ذلك لا تكون الخلوة بين المحلل النفسي والمراجع المختلفين جنسياً حراماً مولوياً، لأنه إذا أجريت جلسات التحليل النفسي بشكل صحيح، فسوف تنخفض احتمالية الوقوع في المفسدة ولا تتحقق حرمة الخلوة بالأجنبية.

الكلمات المفتاحية: التحليل النفسي والفقهاء، الخلوة بالأجنبية، النهي الإرشادي.

بحوثُ فقهيةٌ واصليةٌ

السنة الثامنة

الرقم المسلسل التاسع والعشرون

شباط ١٤٠١ شمسي

٢٣٤

دراسة حكم العدة في مختلف صور التلقيح الصناعي من وجهة نظر الفقه الإمامي^١

السيد محسن مرتضوي^٢

ملخص

من الأحكام المسلمة في الشريعة الإسلامية هي عدة المرأة في حالات مختلفة منها وفاة الزوج، أو الطلاق، أو وطء الشبهة، والتي ذكر لها علل متعددة منها: حفظ النسب من اختلاطه واشتباهه، والتنويه بشأن أمر النسب الصحيح، وكرامة المرأة. في معظم الحالات، يتفرّع إثبات العدة للمرأة على العلاقة الزوجية والجماع، ولكن اليوم مع تقدم العلم والتكنولوجيا في القضايا الطبية وظهور طرق جديدة للخصوبة من خلال التلقيح الصناعي وحقن الحيوانات المنوية والبويضات، وبدون أي مقارنة وجماع، يتم توفير إمكانية الحمل للمرأة. وعليه فقد واجه الفقه الإسلامي سؤالاً مفاده أنه هل يمكن الحكم على ثبوت العدة للمرأة في حالات التلقيح الصناعي أم لا؟

تبحث هذه الدراسة عن إجابة فقهية مستدلة حول حكم ثبوت العدة للمرأة في الطرق المختلفة للتلقيح الصناعي، والتي وصلت في النهاية وبعد تناول المباحث الاستدلالية والاجتهادية ودراسة آراء الفقهاء، إلى أن "إفراغ المنى" في رحم المرأة

ملخص

٢٣٥

١. تاريخ الوصول: ١٤٤١/١١/١٠هـ.ق؛ تاريخ القبول: ١٤٤٢/٠٥/٠٩هـ.ق.

٢. أستاذ السطوح العليا في الحوزة العلمية وخريج السطح الرابع في حوزة قم العلمية و مدرس في جامعة المصطفى العالمية وعضو هيئة مفكري فقه الصحة - مشهد. البريد الإلكتروني: mohazerat@yahoo.com

بالطرق الجديدة للتلقيح الصناعي سيثبت أيضاً العدة للمرأة، وأن الجماع والمقاربة لا صلة لهما بالحكم بثبوت العدة.

لذلك في حالة حقن الحيوانات المنوية (السائل المنوي) لامرأة عازبة أو متزوجة بالتلقيح الصناعي، تثبت العدة للمرأة ويجب عليها تجنب الاستمتاع الجنسية في هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: العدة، آراء الفقهاء، التلقيح الصناعي، المرأة، الزوج.

بحوثُ فقهيةٌ واصوليةٌ

السنة الثامنة

الرقم المسلسل التاسع والعشرون

شباط ١٤٠١ شمسي

٢٣٦

الحكم التكليفي لقيام الزوجة بأعمال المنزل من وجهة نظر فقه الإمامية^١

السيدة رحيمه إبراهيمي^٢

ملخص

يعد حكم قيام الزوجة بالأعمال المنزلية من موضوعات الفقه وحقوق الأسرة؛ من قبيل إعداد الطعام، وغسل الثياب، وتنظيف البيت وترتيبه. والمشهور بين الفقهاء عدم وجوب هذه الأعمال على الزوجة، ولكن الاهتمام بهذا الموضوع بشكل متزامن في كل من بابي النفقة والنشوز، أدى إلى أن يواجه هذا الرأي بمشاكل علمية وعملية.

ويقول الرأي غير المشهور، استناداً إلى مبنى الشرط الارتكازي، أنه يجب على الزوجة القيام بهذه الأعمال، وقد قوبل هذا الرأي بنقد جدي من الفقهاء. وبناء عليه يغدو من الضروري بيان الحكم في هذه المسألة وإقامة الاستدلال الموجه عليه. اهتمت هذه الدراسة المعدّة وفق المنهج التحليلي الاستدلالي بمبنى لزوم المعاشرة بالمعروف، ووفقاً لهذا المبنى سيكون القيام بهذه الأعمال واجباً على الزوجة، وسوف يستتبع هذا الحكم عدم استحقاق الزوجة للأجرة مقابل قيامها بهذه الأعمال، وعدم انطباق حكم النشوز عليها في حال تركها للقيام بأعمال المنزل. **الكلمات المفتاحية:** القيام بأعمال المنزل، خدمة البيت، المعاشرة بالمعروف، النشوز، أجرة أعمال المنزل.

ملخص

٢٣٧

١. تاريخ الوصول: ١٤٤١/١١/١٠هـ. ق؛ تاريخ القبول: ١٤٤٤/٠١/٣٠هـ. ق.

٢. أستاذة مساعدة بمدرسة الشهيد مطهري للدراسات العليا، وحدة الأخوات - مشهد - إيران، البريد الإلكتروني: ebrahimi_40728@yahoo.com

دراسة الاستمتاع الجنسي من الزوجة غير البالغة في فقه الإمامية^١

البرز محقق جرفمي^٢

رضا حق بناه^٣

سيد علي دلبري^٤

ملخص

يعد حكم جواز الاستمتاع بالزوجة غير البالغة من الأحكام المثيرة للجدل المتعلقة بنظام حقوق المرأة في الإسلام، ووفقاً لهذا الحكم يجوز إتيان جميع أنواع التمتع الجنسي من الزوجة غير البالغة باستثناء المباشرة الخاصة بنحو الدخول.

يهدف هذا البحث واستناداً إلى المصادر المكتبية ووفق المنهج الوصفي التحليلي إلى دراسة وتحليل هذا الحكم، ولتحقيق هذا الهدف قمنا أولاً بعرض ونقد أدلة القائلين بهذا الجواز، ثم يتبع القول المختار بيان نوعين من الاستدلال على إمكانية تغيير الأحكام والعناصر المؤثرة في تغيير حكم التمتع بالصغيرة، في الاستدلال الأول أثبتنا أنه يمكننا البت بتغيير الحكم لوجود علتين: الأولى أن الحكم أولي والثانية هي تغيير الظروف. وفي الاستدلال الثاني بيان وجود خمسة عوامل في

بحوث فقهية وأصولية
السنة الثامنة
الرقم المسلسل التاسع والعشرون
شباط ١٤٠١ شمسي

٢٣٨

١. تاريخ الوصول: ١٤٤١/١١/١٠هـ.ق؛ تاريخ القبول: ١٤٤٤/٠١/٣٠هـ.ق.

٢. ماجستير في علوم القرآن والحديث من الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، مدينة مشهد - إيران؛ البريد الإلكتروني: mohaghegh.gr@gmail.com

٣. أستاذ في حوزة مشهد العلمية وأستاذ مساعد في الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية - مشهد - إيران (الكاتب المسؤول)؛ البريد الإلكتروني: rhaghp@yahoo.com

٤. أستاذ السطوح العالية في حوزة مشهد العلمية وأستاذ مشارك في الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية فرع علوم القرآن والحديث - مشهد - إيران؛ البريد الإلكتروني: saddlebari@gmail.com

مسألة الاستمتاع بالصغيرة تؤدي إلى تغيير الحكم الأولي، وهي: القبح العقلائي، ومخالفة العرف، ومخالفة مصلحة الطفل، ووجود الضرر وتعارضه مع الأخلاق، وبناء على التوضيحات المقدمة في ذيل كل واحد من هذه العوامل الخمسة نستنتج عدم جواز جميع أنواع الاستمتاع الجنسية بالصغيرة في العصر الحاضر.

الكلمات المفتاحية: الزوجة غير البالغة، الاستمتاع، القبح العقلي، مصلحة الطفل، حكم العقل.

ملخص

٢٣٩

قول الأمين في الإجراءات المدنية (فقه الإمامية والقوانين الوضعية)^١

حسن محسني^٢
محمد نصيري^٣

ملخص

القاعدة الأولية تنص على وجوب إقامة المدعي البينة التي تثبت مدعاه (البينة على المدعي)، ومع ذلك نلاحظ في الفقه الإسلامي وجود حالات يُقبل فيها ادعاء المدعي الأمين بلا بينة. ومع فرض اعتبار الرأي الفقهي وتطبيقه في القانون والحقوق، يكون الكلام في إجراءات التعامل مع ادعاء الأمين في الحالات التي يكون فيها الأمين مدعى عليه ولا تكون لائحته الجوابية إلا لرد دعوى المدعي، من قبيل ادعاء التلف في مقابل دعوى إلزام رد المال في حالة الأمانة، أو جواب الأمين المبني على رد الدعوى، من قبيل ادعاء المستودع في رد المال، فجوابه سيكون من نوع الدفاع بالمعنى الأخص.

وفي الحالات التي يكون فيها ادعاء الأمين بحيث يطلب من المحكمة مضافاً إلى الدفاع ورد الدعوى اتخاذ قرارها بشأن شخص آخر مع توفر شروط الادعاء المتقابل يجب على الأمين رفع هذا الادعاء، ومثال ذلك مطالبته بتكلفة الاستيداع في مقابل دعوى الإلزام برد المال وادعاء تلف المال.

الكلمات المفتاحية: الأمين، المدعي، الدفاع، الادعاء المتقابل، الفقه الإسلامي.

بحوثٌ فقهيةٌ واصوليةٌ
السنة الثامنة
الرقم المسلسل التاسع والعشرون
شباط ١٤٠١ شمسي
٢٤٠

١. تاريخ الوصول: ١٤٤٢/٠٢/٠٥هـ.ق. تاريخ القبول: ١٤٤٢/٠٦/٠٣هـ.ق.

٢. أستاذ مشارك في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة طهران - طهران - إيران (الكاتب المسؤول) - البريد الإلكتروني: hmohseny@ut.ac.ir

٣. طالب الدكتوراه في فرع الحقوق الخاصة بجامعة طهران، إيران. البريد الإلكتروني: mohammad.nasiri@ut.ac.ir